S/PV.4499

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٤٩٩

الخميس، ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، الساعة ١٥/١١

نيويورك

الرئيس:	السيد كولبي	(النرويج)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أيرلندا	السيد كور
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	سنغافورة	السيد لاو
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد دوتريو
	الكاميرون	السيد إنغو إنغو
	كولومبيا	السيد فرانكو
	المكسيك	السيدة أرسي دي جانيت
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	موريشيوس	السيد كونجول
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

02-30785 (A)
0230785

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٥

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في أعقاب المشاورات التي أجريت بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يرحب مجلس الأمن بالبلاغ الذي أصدرته حكومة أنغولا في ١٣ آذار/ مارس ٢٠٠٢ (S/2002/270) باعتباره نهجا إيجابيا وبناءً يستشرف المستقبل لإنهاء الصراع واستئناف عملية المصالحة الوطنية ويدعو الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) إلى إبداء ما ينم عن أنه يشارك في موقف مماثل، بهدف تحقيق المصالحة الوطنية، بوسائل من ضمنها وقف عام لإطلاق النار في أنغولا.

”ويحث مجلس الأمن يونيتا على إدراك الطابع التاريخي لهذه الفرصة لإنهاء الصراع بكرامة، وعلى الاستجابة بصورة إيجابية واضحة لعرض السلام المقدم من الحكومة، والتنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق)، بما في ذلك نبذ استخدام السلاح والتجريد من السلاح بصورة كاملة، والعودة إلى الحياة السياسية، سعيا لتحقيق مُثلِها كمساهم مهم في عملية المصالحة الوطنية من أجل أن تنعم أنغولا بالديمقراطية الكاملة؛

”ويعترف مجلس الأمن بالمبادرات الإيجابية التي اتخذتها حكومة أنغولا في هذه العملية. ويقر أيضا بالدور الحيوي الذي ستضطلع به يونيتا وقد أصبحت مسالمة، ويؤكد على أهمية دور الأطراف السياسية الأخرى والمجتمع المدني، بما في ذلك الكنائس، يدعمهم جميعا المجتمع الدولي؛

”ويتوقع مجلس الأمن أن تقوم حكومة أنغولا بالوفاء بالتزاماتها في أسرع وقت تسمح به الظروف، ويلاحظ أن جهود الحكومة وأعمالها ستشجع بصورة إيجابية استجابة المجتمع الدولي، بما في ذلك تقديم المساعدات، ولا سيما المساعدات الإنسانية؛

”ويدعو مجلس الأمن حكومة أنغولا إلى أن تكفل زيادة شفافية عملية السلام ومصداقيتها، بوسائل من بينها التعاون مع الأمم المتحدة، في المرحلة الأولى وما بعدها. ويتطلع المجلس إلى المحادثات بين وكيل الأمين العام/مستشار المهام السياسية في أفريقيا وحكومة أنغولا لتوضيح دور الأمم المتحدة في هذا الشأن؛

”ويشدد مجلس الأمن على الدور النشط الذي يُتوقع أن تضطلع به الأمم المتحدة في تنفيذ بروتوكول لوساكا، في تعاون وثيق مع حكومة أنغولا، ويلاحظ ضرورة تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في أنغولا وربما إعادة تحديدها، بحلول ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، مع مراعاة التطورات الأخيرة في أنغولا، بالتشاور مع حكومة أنغولا؛

”ويعلن مجلس الأمن استعداده عن دعمه للتنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا، وعن استعداده للعمل مع جميع الأطراف لتحقيق هذا المسعى،

ويؤكد على أهمية استئناف اللجنة المشتركة حالما تصبح يونيتا مستعدة لتعيين أعضائها. ويدعو الحكومة إلى أن تيسر استعادة يونيتا مكانها في اللجنة، ويلاحظ في الوقت نفسه أنه قد يبدو من اللازم على الأطراف الاستناد إلى بروتوكول لوساكا، بالاتفاق العام، على النحو الملائم للظروف السائدة في الوقت الراهن دون تعديل طبيعة الاتفاق الجوهرية ومبادئ الاتفاق؛

”ويبدي مجلس الأمن استعداده للنظر في استثناءات ملائمة ومحددة وتعديلات للتدابير المفروضة بمقتضى الفقرة ٤ (أ) من قرار مجلس الأمن ١١٢٧ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٩٧، بالتشاور مع حكومة أنغولا وذلك بغية تيسير مفاوضات السلام؛

”ويرحب مجلس الأمن ببيان حكومة أنغولا بشأن تيسير إعادة تنظيم يونيتا سياسيا واختيار قيادتها بحرية كاملة، وذلك بغية إيجاد مُحاور يتمتع بالشرعية من أجل المصالحة الوطنية؛

”ويؤكد مجلس الأمن على أن مشروعية عملية السلام تعتمد على إسناد دور حقيقي للأحزاب السياسية والمجتمع المدني وعلى مشاركتها التامة دون تدخل، وعلى توخي المرونة في معالجة المسائل ذات الصلة بالمصالحة الوطنية؛

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه من استمرار تدهور الحالة الإنسانية الخطيرة، لا سيما بالنسبة للمشردين داخليا، ويدعو حكومة أنغولا إلى أن تعجل حصول جميع من يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية إليها بصورة تامة وفورية؛ ويرحب بقرار حكومة أنغولا إدراج المساعدة الإنسانية في خططها الرامية إلى تطبيق الإدارة الإقليمية في جميع أنحاء أنغولا، ويتوقع أن تتعاون حكومة أنغولا تعاونا تاما، من خلال آلية متفق عليها، مع الجهات المانحة الدولية في إعداد استجابة إنسانية مناسبة وفعالة، بما في ذلك أنشطة إزالة الألغام؛

”ويدعو مجلس الأمن حكومة أنغولا إلى إطلاع المجلس، في أقرب فرصة، على عملية السلام من جميع جوانبها، وحالة المصالحة الوطنية والحالة الإنسانية“.

وسيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2002/7.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥